مصادرة أكثر من ١٥٠ طناً

ظاهرة إطعام الأسماك بمخلفات الفروج على قدم وساق!!

| حماة- محمد أحمد خبازي

على الرغم من ملاحقة الجهات المختصة لظاهرة إطعام الأسماك ببقايا ومخلفات الفروج، إلا أنها لا تزال مستمرة في ظل انشغال تلك الجهات بالقضايا الأمنية، إذ يستغل المتاجرون بتلك البقايا الحالة العامة، ويمارسون تجارتهم الضارة على قدم وساق!!.

والشاحنات الكبيرة التي تحمل تلك المواد الضارة من سلمية إلى حماة، تسرح على الطريق على كيفها وهواها، فقد شاهدنا بالعين المجردة، يوم الإثنين الماضي، شاحنة ضخمة مجهولة اللوحة محملة بعشرات الأطنان من تلك المواد الضارة، والرائحة النتنة تفوح منها، والمياه العفنة التي /تشر/ منها على الطريق أزكمت الأنوف وعلّت الأرواح، وكل مستخدمي الطريق من ركاب سرافيس وسيارات عامة وخاصة سدّوا أنوفهم بمناديل ورقية أو بأيديهم!!.

وحول هذا الموضوع يقول مدير فرع المسامك بالمنطقة الوسطى: يوجد في محافظة حماة ٣٥٩ مسمكة مرخصة ومعظم هذه المزارع توجد في المناطق الساخنة مثل قلعة المضيق وشطحة وعين الطاقة وغيرها من مناطق سهل الغاب وبما أن هذه المناطق ساخنة فإن معلوماتنا شبه مقطوعة عن هذه المزارع.

كما يوجد عدد من المزارع غير المرخصة ولا يمكن إحصاؤها بشكل دقيق حيث يبلغ عددها ما يقارب ١٢٥ مزرعة / مسمكة/ وهذه المزارع لا يمكن مراقبتها علماً أن بعضاً منها قيد التسوية والترخيص والمشاورات جارية بين وزارتي الزراعة ووزارة الموارد المائية لترخيصها.

وعن استخدام بقايا المسالخ عموماً ومخلفات الفروج خصوصاً ، يقول: إن استخدام بقايا المسالخ لإطعام الأسماك ممنوع من الوزارة وفي حال ضبط أية مخالفة في ذلك يغرم صاحبها بمبلغ ٥٠ ألف ليرة وحبس لمدة ثلاثة أشهر، علماً أننا بالتعاون مع مديرية التموين قمنا بضبط عدة سيارات محملة بهذه المواد الممنوعة ومصادرتها وإتلافها ومعاقبة المخالفين.

وإن موضوع إطعام الأسماك ببقايا المسالخ من أخطر الأمور على الإنسان والبيئة والحيوان حيث توجد أمراض مشتركة بين الإنسان والفروج والأسماك مثل /السلمونيلا/ كما أن مخلفات الفروج تحوي مركبات علفية أضيفت إليها أدوية بيطرية هذه الأدوية غير صالحة للاستخدام البشري، حيث تعمل على تراكمات ثقيلة في جسم الأسماك وفي حال تناول الإنسان هذه الأسماك قد تؤدي إلى الإصابة بالسرطان إضافة إلى أن الشخص الذي يتعامل مع الأسماك يمكن أن تنتقل إليه أمراض متعددة.

ويقول خالد الفاضل رئيس دائرة حماية المستهلك: إن إطعام السمك بقايا ومخلفات الفروج مخالف للأنظمة والقوانين التموينية التي تحظر استخدام هذه المواد كغذاء للأسماك وهناك معامل مختصة لمعالجة هذه المخلفات وإدخالها مع العلف بنسب محددة بعد معالجتها فنياً.

وإن دوريات حماية المستهلك في حال ضبط أي كمية من المواد المذكورة تقوم بتنظيم الضبط اللازم وإتلاف الكمية ولقد تم في الآونة الأخيرة تنظيم /٨/ ضبوط بمخالفة حيازة ونقل مخلفات الفروج إلى المسامك لإطعامها، وتم إتلاف الكميات المضبوطة والتي تقدر بـ١٥٠ طناً من هذه المخلفات.

ودورياتنا تعمل على مراقبة هذه الظاهرة التي يرتكبها في الآونة الأخيرة بعض مربي الأسماك.

جميع الأدوية المفقودة قريباً في السوق وإنتاج سورية سيرتفع إلى ٩٣ بالمئة من حاجتها

نقيب الصيادلة لـ«الوطن»: جميع أنواع الأدوية تخضع لرقابة صارمة حتى في المناطق الساخنة

| محمد منار حميجو

أعلن نقيب صيادلة سورية محمود الحسن أن معامل تصنيع الأدوية ستزود السوق خلال أيام قليلة بجميع الأدوية المفقودة في السوق ولاسيما المتعلقة بأدوية القلب التي يتم استيرادها بالقطع الأجنبي، متوقعاً أن يبلغ إنتاج سورية من الأدوية خلال الأيام القادمة نحو ٩٣ بالمئة من حاجة السوق وينخفض الاستيراد إلى ٧ بالمئة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح الحسن أن المعامل قدمت تعهدات إلى وزارة الصحة بأن تنتج جميع الأدوية المفقودة خلال فترة قصيرة، وهذا ما يتم حالياً وذلك بعد رفع سعر الدواء إلى ٥٠ بالمئة مقابل أن تلتزم المعامل في تصنيع جميع الأدوية التي يحتاجها السوق والتي كانت تستوردها الدولة بأسعار مرتفعة، كاشفاً أن المعامل قدمت حالياً جميع الكشوفات الخاصة بالأدوية التي يتم تصنيعها حاليا.

واعتبر الحسن أن هذه الخطوة ستساهم في القضاء على ظاهرة التهريب وخاصة أن الكثير من المهربين استغلوا انقطاع الأدوية الداخلة في معالجة الأمراض الخطيرة ومنها الأمراض القلبية والسرطانية، وأدخلوا العديد منها إلى بعض المناطق وباعوها بأسعار مرتفعة إضافة إلى أن مصدرها غير موثوق وقد يكون ضررها أكثر من نفعها.

وأضاف الحسن: ومن هذا المنطلق كان لا بد من العمل على الحفاظ على الصناعة الوطنية عبر تشجيع المعامل على صناعة الأدوية المفقودة ولو تم رفع سعرها، لأنه في حال استمر استيراد الأدوية الأجنبية ستباع بأسعار باهظة وهذا سيؤثر على معيشة المواطن بشكل كبير، معتبراً أن ارتفاع أسعار المواد الأولية سبب رئيس في رفع سعر الدواء.

وأشار الحسن إلى أن جودة الأدوية الوطنية مازالت ممتازة وأنها تخضع لرقابة صارمة من وزارة الصحة حتى الأدوية الوطنية التي تباع للصيدليات المتواجدة في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الدولة أو ما تسمى الساخنة، مطمئناً كل مواطن يقطن في تلك المناطق أن الأدوية التي تباع مراقبة من وزارة الصحة وأنه لا خوف من شرائها ومحذراً بالوقت ذاته من الأدوية المهربة التي تدخل عبر تركيا.

وقال الحسن: إن جميع المعامل الموجودة على مساحة البلاد مراقبة وأنه يتم تحليل عينة عشوائية من كل طبخة لمعرفة صلاحيتها، مؤكداً أن جميع الطبخات مراقبة وأنه من الاستحالة بمكان أن تمرر طبخة فاسدة أو غير صالحة للاستخدام من دون رقابة وزارة الصحة.

وكشف الحسن أنه تم تشكيل لجان خاصة في جميع المحافظات لمراقبة الصيدليات والأدوية التي تباع فيها حتى الصيدليات المتواجدة في المناطق الساخنة وأن النقابة عاقبت العديد من الصيادلة الذين يبيعون أدوية مهربة أو أنهم لا يلتزمون بتعليمات النقابة.

وأضاف الحسن: إن تشكيل اللجان جاء بالتعاون مع وزارة الصحة التي هي بدورها شكلت لجاناً تابعة لها لمراقبة عمل الصيدليات مشدداً ضرورة تطبيق أشد العقوبات بحق كل صيدلي يقدم على بيع أدوية غير مرخصة أو مهربة.

من جهته أعتبر نقيب أطباء سورية عبد القادر حسن أن تزويد السوق بالأدوية المفقودة سيساهم بشكل كبير في القضاء على عصابات التهريب التي استغلت الوضع الذي تمر به البلاد كما أنه سيخفف من استيراد الأدوية المفقودة بنسبة كبيرة وبالتالي سيتم الحفاظ على القطع الأجنبي، وقال الحسن في تصريح لـ«الوطن»: إن النقابة تلعب أيضاً دوراً كبيراً في مراقبة الأدوية ولاسيما أنها عضو في اللجنة الفنية لمراقبة الدواء وبالتالي فإن جميع الأدوية مراقبة حتى في المناطق الساخنة، وأنه لا يجوز بيع أي نوع من الأدوية للمواطنين إلا بمراقبة وزارة الصحة بالتعاون مع نقابتي الأطباء والصيادلة وهذا بالفعل ما يتم حالياً.

واعتبر حسن أن الحد من عصابات التهريب يأتي في إطار تشجيع الصناعة الدوائية ولذلك فإنه لابد من رفع سعر الدواء لتأمين المادة الأولية مقابل تعهد المعامل بتزويد السوق بالصناعة وهذا ما تم بالفعل وحاليا جميع المعامل ستتزود السوق بالأدوية المفقودة.

> نقيب الأطباء لـ«الوطن»: تزويد السوق بالأدوية الوطنية المفقودة سيحد من عصابات التهريب ويحافظ على القطع الأجنبي

تجار يستوردون أسوأ التجهيزات ويبيعونها بأغلى الأثمان والجهات الرقابية نائمة

رئيس اتحاد حرفيي دمشق لـ«الوطن»: ٩٠٪ من الأدوات الكهربائية سيئة الصنع وقطع تبديل سيارات مزورة المنشأ

| ميليا عبد اللطيف

أكد مروان دبّاس رئيس المكتب التنفيذي لاتحاد الحرفيين بدمشق في تصريح خاص لـ«الوطن» أن ٩٠٪ من الأدوات الكهربائية الموجودة في الأسواق حالياً سيئة الصنع وتخلو تماماً من المواصفات الفنية، حيث يستورد التاجر أسوأ الأنواع، ويبيعها بأسعار مرتفعة جداً وأنّ استعمال بعضها لا يدوم أكثر من ثلاثة أيام من بينها المراوح- اللمبات- المآخذ والشراشف الكهربائية، لافتاً أن أغلب تلك الأدوات مستوردة من الصين، ونتيجة رداءة صنعها فإنها تسبب الكثير من الحرائق إضافة إلى ارتفاع أسعارها فسعر المأخذ الكهربائي الواحد سابقاً يباع بـ١٠ ليرات أما الآن فأصبح ١٠٠ ليرة ويكون ضمن مواصفاته أنه ١٠ أمبير على حين في الحقيقة لا يشغل إلا أمبيراً واحداً فقط دليل خلوه تماما من المواصفات الحقيقية.

وأشار دباس أن التجار يستوردون مولدات كهربائية تكون غير مطابقة للمقاييس وسيئة الاستعمال والنتيجة أن المواطن يدفع ملايين الليرات لشرائها، فمثلاً المولدة ٥ ك. ف. أ كان سعرها ٣٠ ألف ليرة في حين سعرها الحالي سعرها ٣٠٠ ألف ليرة والبعض منها يصل إلى ٣ ملايين ليرة علماً أن ملفاتها مصنوعة من الألمنيوم وهو غير صالح لتوليد الكهرباء، إذا هي عملية ربح خيالية للتجار، ويعزى ذلك إلى عدم وجود أجهزة رقابية على المستوردين لتلك المواد، وكذلك بعض البطاريات لا تدوم أكثر من شهرين أو ثلاثة مع «لداتها» مستغلين حاجة المواطن إليها في ظل الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي نتيجة الوضع الراهن للبلاد.

وحمّل دباس الجهات المعنية مسؤولية عدم تأكدها من المواصفات عند الاستيراد، ويتساءل لماذا تراقب الدولة البضائع بشكل جيد عند التصدير من سورية إلى الخارج في حين عند الاستيراد لا تراقب مواصفات المواد التي تدخل الأسواق المحلية رغم أنها تكلفها مليارات الليرات، حتى محركات البرادات المستوردة ارتفع سعرها ليصل ٢٠ ألف ليرة على الرغم من سوء صناعتها ومواصفاتها، وفي السياق ذاته بين دباس أن قطع تبديل السيارات ارتفعت بشكل جنوني بين ٢٠- ٣٠٪ وأنها لا تخضع للتسعيرة النظامية أو للمراقبة، بل تخضع لمزاجية التجار، الذين يبيع كل حسب مزاجه وأن القطعة تباع على أنها عالية الجودة وفي الحقيقة تكون إما ماليزية أو صينية، أي إنها مزورة المنشأ لكن مع ذلك تدخل السوق بشكل نظامي من دون فحصها أو تحليلها من اللجان التي من المفترض أن مسؤولية ذلك تقع على عاتقها، داعياً إياها إلى القيام بواجبها من خلال المراقبة أقله عبر إدخال البضائع المكتوبة على بطاقة البيان، مطالباً بأن تكون أكثر حذراً ووعياً لأن من يدفع الثمن هو المواطن الذي لا حول ولا قوة له ولا سيما في ظل الظروف الحالية.

> ٣٠٪ ارتفاع القطع التبديلية والمولدة من ٣٠ إلى ٣٠٠ ألف ليرة

التصديق على مخطط ضاحية الفيحاء

١١ ألف وحدة سكنية ٦٠٪ منها أبراج

| الوطن

أكد مدير التعاون السكني في وزارة الإسكان والتنمية العمرانية المهندس سامر دلال باشي أن الوزارة تعمل حالياً على تعديل المرسوم التشريعي ٩٩ لعام ٢٠١١ الناظم لعمل جهات قطاع التعاون السكني حيث سيشكل نقلة نوعية في عمل وأداء جهات القطاع التعاوني السكني.

وأوضح دلال باشي أن ذلك سيتم من خلال اقتراح تشييد الضواحي التعاونية خارج المخططات التنظيمية وإحداث صندوق للخدمات المالية يمكن الجمعيات التعاونية السكنية المشتركة به من الاقتراض من الصندوق للمساهمة بتنفيذ مشاريعها، وتأمين مسكن مقبول لذوي الدخل المحدود والمساهمة الفعالة في حل أزمة السكن، حيث جاء التصديق على المخطط التنظيمي لضاحية الفيحاء السكنية الواقعة في منطقة الديماس بريف دمشق بداية المحلق الشمالي من اتجاه الصبورة، وستسهم هذه الضاحية بشكل إيجابي في حل مشكلة السكن إذ تبلغ مساحتها ١٥٠ ألف هكتار، ويبلغ عدد المقاسم ٣٧١ وسيكون ٦٠٪ منها مبنياً بشكل برجي و٤٠٪ على شكل كتل بناء مؤلف من خمسة طوابق، وتستوعب الضاحية ١١ ألف وحدة سكنية مضافاً إليها خدمات متكاملة من مرافق تعليمية وصحية وثقافية وإدارية واجتماعية، لافتاً أنه بموجب هذا التصديق ستقوم المؤسسة العامة للإسكان بإعداد الإجراءات اللازمة للإعلان عن تنفيذ المرافق العامة والبنى التحتية للضاحية.

وأشار إلى تطوير البيئة التشريعية الناظمة لعمل قطاع التعاون السكني والمتمثلة بصدور المرسوم التشريعي ٣٦ لعام ٢٠١٤ الذي أجاز للعضو التعاوني التنازل عن عضويته أو اكتتاب أو تخصص في مشاريع الجمعية مباشرة، وصدور القرار ٢٠ لعام ٢٠١٥ الذي يتضمن التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي ٣٦ لعام ٢٠١٤، وصدور القرار ٤٠ لعام ٢٠١٥ المختص بتعديل بعض المواد من نظام هيئات الشاغلين في مجمعات سكن الاصطياف ولجانها الإدارية، وصدور القرار ٢٢ لعام ٢٠١٥ الذي يتضمن تعديل بعض المواد من القرار رقم ١٥٥٦ لعام ١٩٨٤ الخاص بتوزيع المقاسم الناشئة عن قانون الاستملاك.

مشروعان لمياه الشرب في ريف طرطوس

| طرطوس - الوطن

بمناسبة الذكرى ٤٢ لحرب تشرين قام صفوان أبو سعدى محافظ طرطوس والقاضي غسان أسعد أمين فرع الحزب وصحبهما بتدشين مشروعين لمياه الشرب الأول في قرية بعمرة بريف صافيتا بتكلفة ١١٥ مليون ل.س وغزارة ٧٠ م٣ في الساعة. وهذا المشروع سيغذي بعمرة إضافة إلى رفد مدينة صافيتا بكمية كبيرة من المياه عبر خط ضخ بطول ٣ كم. والثاني في كفرفو بتكلفة ٤٦ مليون ل. س وغزارة ٦٠ م٣ في الساعة. وهذا المشروع سيحسن واقع مياه الشرب في كفرفو العليا والسفلى وفي قرى وادي الماس وأبو شاش وناحوت. وأكد المهندس نزار جبور المدير العام لمؤسسة مياه طرطوس أن المشروعين من ضمن عشرة مشاريع نفذتها المؤسسة بدعم من وزارة الموارد المائية وبالتعاون مع المنظمات الدولية خلال هذا العام لتحسين واقع مياه الشرب في ريف المحافظة. مضيفاً: إن المؤسسة تتابع وباهتمام كبير إنجاز مشروع آبار مرقية الذي سيغذي قرى عديدة في قطاع بلدة القمصية بريف الشيخ بدر.

بدورهما الرفيقان أمين الفرع والمحافظ أكدا عزيمة السوريين على إحراز الانتصارات في المجالات العسكرية منها والخدمية ووضع مشاريع في خدمة المواطن في ظل هذه الظروف الصعبة هو تأكيد أن الجمهورية العربية السورية قادرة ولا قوة يمكن أن تنال من شعبها وقائدها وجيشها.

من جهة ثانية وبهذه المناسبة كما تفقد الجميع إحدى التشكيلات العسكرية المقاتلة وزاروا مقبرة شهداء طرطوس ورافقهما في الجولة كل من أعضاء قيادة فرع الحزب ورئيس مجلس المحافظة وعدد من الفعاليات.

هل ننسى زراعة القطن؟

سورية من المرتبة الثانية عالمياً إلى ٢٠٠ ألف طن إنتاجها الموسم الحالي

| محمود الصالح

تشكل زراعة القطن في سورية إحدى أهم الزراعات الإستراتيجية ويعود تاريخ زراعة القطن في بلادنا إلى الألف الرابع قبل الميلاد عندما ذكره الكنعانيون في تاريخهم حول صناعة النسيج والقطن. وتطورت زراعة القطن بدءاً من النصف الثاني من القرن الماضي حيث دخلت هذه الزراعة ضمن الخطة الزراعية في سورية وبدأت الدولة تنظم عمليات الزراعة وتدعمها من خلال أعمال البحوث واستنباط أصناف جديدة من البذور عالية الإنتاجية ومقاومة للأمراض وبمواصفات تجارية.

ويشكل القطن ٣٠٪ من الصادرات الوطنية السورية ويأتي بعد النفط من حيث تأمين القطع الأجنبي ويشارك في أعمال الصناعة المعتمدة على القطن نحو مليون عامل تقريباً يعملون في الصناعات التحويلية، وتصل المساحة المزروعة من القطن إلى حدود ٢٠٠ ألف هكتار وتجاوز إنتاجنا من القطن في عام ٢٠٠٥ مليون طن وحينها سميت «رحلة المليون» أكد ذلك الخبير المهندس سليمان أحمد. وأضاف: إن القطن السوري يمتاز بميزات كثيرة أولاها طول التيلة وصافي الحليج والنعومة ما يجعله مطلوباً في الأسواق العالمية وتحتل سورية المرتبة العالمية الثانية في العالم من حيث كمية الإنتاج في وحدة المساحة، وبدأت سورية بإنتاج القطن الملون، وللأسف الشديد بعد الوصول إلى ما تحقق في رحلة المليون بدأ الإنتاج يتراجع سواء في المساحات أم الإنتاج بسبب خروج آلاف الهكتارات من الأراضي المروية من حيز الاستثمار في منطقة الإنتاج في الجزيرة وريف حلب وبشكل خاص التي كانت تعتمد على الري بوساطة الآبار بسبب ارتفاع أسعار الضخ بعد رفع سعر المازوت، ما أدى إلى تراجع الإنتاج في عام ٢٠٠٩ إلى ٦٥٢ ألف طن والمساحة أصبحت ١٦٣ ألف هكتار، وهناك جهود كبيرة كانت تبذل لتطوير زراعة القطن من خلال البحوث الزراعية وتخصيص مديرية له في وزارة الزراعة اسمها مديرية مكتب القطن ضمت خيرة خبراء القطن في سورية وأقيم لأجله سنوياً مهرجان مركزي يقام في مدينة حلب كما نص على ذلك القانون ١٢٧ لعام ١٩٥٨. ومنذ عام ١٩٧٠ وحتى الآن تم استنباط أصناف جديدة من بذار القطن، بعد أن كنا نعتمد على البذار الأميركي أصبحنا نزرع الأصناف الوطنية وهي (حلب ٤٠ و٣٣ و٩٠ و١١٨ والرقة ٥ ودير الزور ٢٢ والرصافة) وهذه الأصناف أكدت موثوقيتها من خلال الإنتاج العالي ومقاومتها للجفاف وأمراض الذبول.

وفي الأعوام الأخيرة وخلال هذه الأزمة شهدت زراعة القطن تراجعاً مرعباً للأسف الشديد من مليون إلى ٢٠٠ ألف طن نتيجة عدم وجود مساحات مزروعة.

وكانت خطة الزراعة في عام ٢٠١٤/١٩٢ ألف هكتار لم تتحقق إلا نسبة ٤٠٪ فقط وفي العام الحالي بلغت الخطة ١٢٥ ألف هكتار ونجد تراجعاً حتى في الخطة ولم تتحقق إلا بنسبة ٣٠٪ في هذا الموسم وهناك تراجع في الإنتاج تعزوه مصادر وزارة الزراعة إلى عدم تمكن الفلاحين من تسويق إنتاجهم خلال السنوات الماضية في المناطق الساخنة علماً أن الدولة قد حددت أسعار شراء القطن في العام الماضي بـ١٠٠ ل.س للكيلو الواحد وهو سعر مجز ولكن لا يمكن أن تتم عمليات التسويق بسبب عدم وجود مراكز لاستلام المحصول في محافظات الرقة وريف حلب وجزء كبير من الحسكة وهي المحافظات الأساسية في إنتاج القطن.

وإضافة إلى المسألة الأمنية هناك ارتفاع في أسعار مستلزمات زراعة القطن ابتداءً من البذور والأسمدة والعمليات الزراعية ابتداءً من الفلاحية والري والقطاف والنقل ولذلك باتت زراعة القطن في خطر كبير تحتاج إلى إعادة نظر فيها من أعلى الجهات المعنية في البلاد لأننا نخشى أن يؤدي هذا التراجع إلى تناسي هذه الزراعة الإستراتيجية على مر الزمان.

> غياب مراكز التسويق وارتفاع مستلزمات الإنتاج وراء تراجع الزراعة

التأخر في نظام ضابطة البناء الجديد يشوه النسيج العمراني لمدينة السويداء

| السويداء- عبيرصيموعة

أصبح انتشار الأبراج والأبنية الطابقية واقعا يفرض نفسه في مدينة السويداء مؤديا إلى الخلل في النسيج العمراني للمدينة فضلا عما أفرزه هذا الواقع من ازدحام واكتظاظ داخل شوارعها مع افتقار جميع تلك الأبراج والأبنية إلى مواقف سيارات طابقية وتحويل طوابق الأعمدة إلى محلات تجارية ومستودعات حيث باتت هذه الأبنية تشكل خطراً على حياة المواطن إضافة إلى تشويهها للنسيج العمراني في المدينة وهذا ما أكده نقيب المهندسين في السويداء المهندس معذى سليقة مضيفاً إن كل مخطط لإشادة أي بناء يجب أن يدرس من المهندسين في النقابة وان يمر على جهات التدقيق لدراسة الزلازل وميكانيك التربة والاختبارات الهندسية لمجبول البيتون علما بوجود مخبر للبيتون في النقابة إلا أنه وللتهرب من رسوم الدراسة والتدقيق والإشراف كان إحجام المتعهدين عن إقامة الدراسة الصحيحة من النقابة علماً أن النقابة لا تتقاضى الرسوم والضرائب في حين تتقاضى أتعاب دراسة وإشراف لا تتعدى ٣٪ من قيمة البناء وإذا ما نظرنا إلى أتعاب المهندس حالياً نجدها لا تصل إلى أتعاب أي حرفي في ورشة البناء سواء كان طياناً أو دهاناً... الذي يتقاضى أضعاف ما يمكن أن يتقاضاه المهندس، كما أوضح سليقة أن منح تراخيص لإقامة أبنية برجية في مركز المدينة أدى إلى التشوه البصري حيث كان من الأجدى منحها في أماكن توسع المخطط العمراني مع الأخذ بعين الاعتبار عرض الشوارع ومواقف السيارات والخدمات العامة والبنى التحتية من صرف صحي ومياه وكهرباء كما يجب أن تحقق هذه الأبنية أيضاً النور والتهوية لساكني هذه الأبنية والمساحات الخضراء مطالبا الجهات المعنية بحسم الإجراءات المتبعة والتي حولت المدينة من مدينة هادئة إلى مدينة مزدحمة بالسكان والسيارات.

بدوره عضو المكتب التنفيذي في مجلس مدينة السويداء المهندس توفيق العشعوش أوضح أنه عند صدور قرار الوزير المختص بالسماح بإشادة الأبراج كان القرار أن تكون الأبراج في مناطق التوسع العمراني غير المأهولة بالسكان إلا أن عدم وضوح التعليمات التنفيذية بالنسبة لشروط الترخيص حسب نظام ضابطة البناء لعام ٢٠٠٦ أدى إلى البناء العشوائي وتشويه النسيج العمراني داخل مدينة السويداء مضيفاً إنه وبسبب تراكم الرخص على عامل الاستثمار داخل المدينة أدى بدوره إلى الضغط الكبير على خطوط الصرف الصحي غير المؤهلة لهذه الأبراج والذي سبب معاناة حقيقية لمجلس المدينة مع تلك الخطوط نظرا لأن أقطار التمديدات الصحية لا تتناسب مع الكثافة السكانية داخل المدينة الأمر الذي دفع المجلس إلى تشكيل لجنة من مجلس مدينة السويداء ونقابة المهندسين والآثار واللجنة الإقليمية لوضع آلية للتراخيص الممنوحة وفق عامل الاستثمار ومراعاة الشروط الواجب توافرها في هذه التراخيص أصولاً حيث تم الاتفاق ضمن محضر جلسة اللجنة بتاريخ ٢٨ / ٧ / ٢٠١٤ على الالتزام بالفراغات والواجهات المناسبة وتحديد عدد الطوابق بما يتناسب مع هذه الفراغات والواجهات ومراعاة النور والهواء للجوار في المناطق القديمة والتجارية.